## من تراب الطريق!

## (٢٠٧) هبة سماوية للإنقاذ ! (*)

حادث أرضى، ولكنه هبة من السماء، أنقذت اتحاد كرة القدم المصرى من ورطة هائلة لا مثيل لها فى كل بقاع الأرض، ولم يكن لها مثيل فى مصر حتى وقوع الطامة غير المسبوقة حين انكشف بعد مباراة فى قبل نهائى كأس مصر، بين فريقى إنبى وبتروجيت، وينتميان إلى قطاع البترول، أن نادى إنبى قد كان بفريقه لاعب أفريقى على ما أظن، استبان بعد المباراة أنه لعب فى ذات الموسم إلى ثلاثة أندية، وهذا غير جائز بالنسبة للوائح والنظم التى تحكم فيما تحكم اتحاد الكرة المصرى . الحل بسيط، هو شطب نتيجة المباراة، واعتبار نادى بتروجيت هو الفائز الواجب تصعيده إلى نهائى الكأس، فضلا عن توقيع العقوبة المناسبة على النادى وعلى من قيدوه له باتحاد الكرة.

ولكن كيف ؟ إن الأمور تدار بمنطق التكايا والعزب والإقطاعيات، والناديان: بتروجيت وإنبى ينتميان إلى قطاع واحد هو قطاع البترول، وقطاع البترول يحكمه السيد وزير البترول . والسيد الوزير ارتأى أن يحل المشكل بمنطق قعدات العرب وكبير العائلة الذى لم نعد نسمع به منذ رحل المرحوم الرئيس السادات . فأصدر السيد الوزير فرماناً بحكم شوكة منصبه يقضى على نادى بتروجيت التابع لأحد قطاعاته - أو إقطاعياته - فلا فرق، بأن يمتثل لما وقع عليه، وأن يمتنع عن الشكاية أو التظلم إلى

---

(*) المال ٢٠٠٩/٢/١٠

اتحاد الكرة، فالناديان ينتميان إلى قطاع البترول، ولا يريد حاكم القطاع أن يتحمل ناديه إنبى مغبة ما كان، ويريده أن يصعد إلى الدور النهائى ولتذهب القواعد والنظم والأسس ومعها الروح الرياضية إلى الجحيم !!

إلى هنا وقطاع البترول ووزيره وشأنه فيما يرى أو لا يحب أن يرى، فالأمر كله معقود لاتحاد كرة القدم الذى عليه أن يصدر فى الواقعة قراراً يتفق مع القواعد والنظم واللوائح . ولكن الاتحاد لم يشأ أن يفعل ويصدر القرار الواجب عليه إصداره، وشاء أن يبارك ما أراده كبير العائلة البترولية، فاتخذ لذلك ذريعة لا سابقة لها ولا يمكن أن تكون لها لاحقة فى دولة مؤسسات قوامها احترام القانون وأحكام اللوائح والنظام العام . تذرع الاتحاد بأنه لم يتقدم إليه أحد بشكاية، وهى تعلّة خائبة لأن الاتحاد ذاته جازى عاملين به عن ذات الواقعة التى ساهم خطؤهم بقيد اللاعب، فى وقوع الخطأ الموجب لشطب نتيجة نادى إنبى .. إذن فالواقعة برمتها بكافة أبعادها قد وصلت إلى علم الاتحاد واتخذ فيها قراراً ولكنه " أحول "، لأنه اتجه وجهة وترك أخرى، وفاته فى تعلّته بأنه لم يتلق شكوى، أن أنظمة الدول وهيئاتها ومؤسساتها ووحدات المجتمع المدنى والرياضى، تقوم على ما يسمى "بالنظام العام"، وهو مجموع ما تدلى به القوانين واللوائح والموروث الدينى والمجتمعى والثقافى وغيرها من أسس عليا تحكم المجتمع برمته، وتكون واجبة التطبيق احتراما للنظام العام للمجتمع، ولأنها مبادئ عليا فإن القضاء ذاته استقر استقراراً لا شذوذ عنه على وجوب الحكم على مقتضاها من تلقاء نفسه، ودون أن يتوقف ذلك على طلب الخصوم، لأن النظام العام الذى خولف يتعلق بحق الدولة ولا يقتصر على حقوق أفرادها الطبيعيين أو المعنويين . تبايع المخدرات أو مديونيات القمار أو تزاضى الدعارة أو الفعل الفاضح فى علانية أو مخالفة القواعد الآمرة، أو الاتفاق على ما يخالف القانون - كلها وغيرها مما يدخل فى دائرة النظام العام - لايمكن إقراره أو قبوله أو التغاضى عنه .

وقاعدة ألاّ يلعب لاعب لثلاثة أندية فى موسم واحد، هى قاعدة من

قواعد النظام العام للأسرة الكروية، كانت ولا تزال تستلزم شطب نتيجة نادى إنبى، وعدم تصعيده إلى الدور النهائى للكأس.

وتصعيد إنبى بدلاً من بتروجيت، كانت ستكون له عوادم وتداعيات لا تنتهى، وهى كفيلة بهز أركان اتحاد كرة القدم ومنطق الحلول القبلية التى قبل إعمالها بدلاً من النظام العام الكروى وما يستوجبه لزوما لايجوز فيه الترخص أو الالتفاف، مما وضع اتحاد الكرة فى مأزق حقيقى لا مجال للخروج منه !

لذلك كان خروج نادى إنبى فى الدور النهائى للكأس، هبة وهدية من السماء، أنقذت اتحاد كرة القدم المصرى من وهدة الورطة الهائلة التى أوقع نفسه فيها، وليذهب النظام العام ومعه الأسس والروح الرياضية - إلى حيث ألقت !!!